في تقاطع الأكاديميا الإسرائيلية والمشروع الصهيوني

أنطوان شلحت

تعيد خطوة الجامعة العبرية في القدس تعليق عمل المحاضرة الفلسطينية، البروفيسور نادرة شلهوب - كيفوركيان، بسبب احتجاجها على حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد قطاع غزّة، إلى الأذهان مسألتين أساسيتين: الأولى، كيف تعمل أذرع أخرى للسلطة الإسرائيلية، بموازاة الحرب، على قمع أي مظاهر ناقدة من المجتمع المدني في إسرائيل، وعلى تكميم أفواه المثقفين والجمهور المعارض للحرب، ولسياسات إسرائيل بشكلٍ عام، خصوصاً في ما يتعلق بفلسطينيي 1948. والثانية، الدور الحقيقي لهذه الجامعة الأقدم، والمؤسّسة الأكاديمية الإسرائيلية عموماً، في توفير الغطاء المعرفي والقانوني للاحتلال في الوقت الحالي ولجرائم القتل والتطهير العرقي والتدمير التي مارستها الصهيونية لدى استعمارها فلسطين، وهو غطاءٌ يشكّل معيناً لمحاولات إسرائيل مواجهة حملات الاستنكار الدولية. وإذا ما تطرّقنا إلى المسألة الثانية، أول ما ينبغي الإشارة إليه تقاطع الأكاديميا مع المشروع الصهيوني منذ إنشاء الجامعة العبرية بالقدس ومعهدي التخنيون وزيف (معهد وايزمان لاحقاً) في عشرينيات القرن الفائت. وجرى تسخير هذه الأكاديميا لخدمة المشروع الصهيوني في فلسطين قبل النكبة وبعدها، وعمل باحثوها على تزويد المشروع الصهيوني بالنظريات والآليات العلمية لتثبيت المشروع الصهيوني في فلسطين وضمان هيمنته.

وسبق للمفكر العربي عزمي بشارة أن توقف، في أبحاث ومقالات ومحاضرات له عند هذا التقاطع. كما تم تسليط الضوء عليه في كتب أخرى لاحقة، منها كتاب إيلان بابيه «فكرة إسرائيل- تاريخ السلطة والمعرفة» (2017)، وكتاب مهنّد مصطفى «المؤسّسة الأكاديمية الإسرائيلية: المعرفة، السياسة والاقتصاد» (2014) وغيرهما.

وفي عودةٍ إلى هذه الأبحاث نصادف جبلاً من القرائن على ما تصفه بأنه تحكّم السلطة بالمعرفة في كينونة إسرائيل، ولا سيما في الفترة التي تولت فيها سدّة الحكم حكومات اليمين الجديد برئاسة بنيامين نتنياهو، وأساسٌ لترسيخ «فكرة إسرائيل» ضمن قالبٍ مُسبق البرمجة والأدلجة، بحيث تقف في جوهرها بصورة مطلقة «قصّة الخلاص والبطولة وعدالة التاريخ»، وأن هذه الفكرة هي «التمظهر الحتميّ الناجع لتاريخ الأفكار الأوروبي» وذلك في مقابل الفكرة المُضادّة القائلة إنها تمثّل كل ما هو متعلّق بالاضطهاد والتهجير والكولونيالية والتطهير العرقي.

وفي حين تعتمد دولة الاحتلال، كما كان شأنها دائماً، على الجيش والموارد الاقتصادية والقوة السياسية، تظلّ الفكرة بحاجة إلى تدعيم معرفي توفره الأكاديميا، على ما يؤكّد بابيه، والذي يضيف أنّ ترويج شرعية الفكرة السالفة، خصوصاً على المستوى الدولي، لا يكفيه الاعتماد على قوة المال أو اللجوء إلى الابتزاز الأخلاقي، إذ يلزم أيضاً إثبات عدالة الفكرة وصحتها. وهذا ما تتطلّع إسرائيل إليه، وما تعكف عليه رسميّاً من خلال الاعتماد على نخبة مفكّريها وأكاديمييها، بهدف إضفاء الشرعية على الدولة، بالرغم من ظروف إنشائها غير الطبيعية.

وتتراكم أكثر فأكثر القرائن على شراكة المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية مع المؤسسة العسكرية. وهي شراكةٌ ترمي إلى إيصال رسالة فحواها أن دور الأكاديميين ينبغي أن يتمثّل في شرعنة مؤسّسات الحكم وأجهزته، لا في تحدّيها وانتقادها. ومن هذه القرائن مثلاً: أُقيم في جامعة تل أبيب قبل أعوام قليلة مركز سايبر، الذي يُعنى بشؤون استخراج المعلومات والمعطيات والحماية والترميز، كموضوعات أكاديمية في الظاهر. وانضم هذا المركز إلى معهد أبحاث الأمن القومي (INSS) الذي يعمل منذ سنوات عديدة جسماً أو هيئة أكاديمية في نطاق الجامعة نفسها. والحديث هنا بشأن منصّة يستخدمها جنرالاتٌ متقاعدون لكتابة أوراقٍ تعكس، وتصوغ في الوقت ذاته، سياسة الأمن الإسرائيلية. ومن يطالعها لن يجد فيها مقالات علمية عادية، وإنما هي أوراق مواقف محدّدة بطيفٍ مقلص جدّاً يعتبر مقبولاً وجائزاً لدى رجالات المؤسسة الأمنية. وفي جامعة حيفا، يعمل جسم شبيه تحت اسم «المركز الاستراتيجي البحري». وتعرض سائر الجامعات وتُقدّم لأفراد ورجالات المؤسّسة والأجهزة الأمنية المختلفة مِنَحاً دراسية كاملة، وبرامج تعليمية مكثفة وموجهة بعناية لأغراض الجيش، ناهيك عن وجود علاقات وثيقة وتعاون متبادل بين أقسام الهندسة والحاسوب في الجامعات الإسرائيلية وبين الصناعات العسكرية.

ما وراء اجتماعات بغداد مع تركيا

عبد اللطيف السعدون

بعد عمليتي «مخلب النمر» و«مخلب النسر» اللتين نفّذتهما القوات العسكرية التركية داخل الأراضي العراقية، وكانتا مثار خلاف بين أنقرة وبغداد في السنوات الماضية، يبدو أن تركيا نجحت، على نحوٍ بدا مفاجئاً لكثيرين، في إقناع العراق بمعادلة «الأمن مقابل المياه والتنمية»، واقتربت من الاتفاق على دخول العراق شريكاً كاملاً معها في عملية «المخلب القفل»، ثالث عملية عسكرية، لاجتثاث حزب العمّال الكردستاني بي كي كي» الذي يعتبره الأميركيون والغرب «منظمة ارهابية»، وتدمير معاقله، وستكون الخطوة التالية إنشاء «منطقة عازلة» بحدود 30- 40 كيلومترا في العمق العراقي، سيُعلَن عنها في أثناء الزيارة المرتقبة للرئيس التركي أردوغان إلى بغداد.

واللافت أن هذه الترتيبات التي جرى التوافق عليها في اجتماعات بغداد أخيراً بين البلدين، ولم تعلن كامل تفاصيلها، تجرى بعد 20 عاما من خلافات بغداد مع أنقرة على المياه وأمن الحدود التي كانت تتصاعد مرّة، وتخفُت أخرى، حيث بدا العراقيون خلالها مصرّين على طرد القوات التركية التي أقامت عشرات القواعد العسكرية عبر الجبال في شمال العراق، وحتى في مناطق متقدّمة من محافظة نينوى، ووصل الأمر إلى درجة تنظيم مليشيات مرتبطة بإيران هجمات على تلك القواعد، وسط مباركة أطراف سياسية عراقية فاعلة. اللافت أكثر ما تردّد عن أن مليشيات «الحشد الشعبي» التي كانت تقيم علاقة تحالفٍ مع الحزب المذكور لصالح إيران ستشارك في الأعمال العسكرية، كما أن الخطوات المعلنة حظيت برضا ودعم «الإطار التنسيقي» الحاكم الذي يريد استخدام هذه الورقة للتغطية على الصراعات المحتدمة داخله.

وإذا ما اعتبرنا اتفاق بغداد - أنقرة، إذا ما حصل، محاولة من العراق لرسم علاقاته مع جيرانه على قاعدة المنافع المتبادلة، والطموح التركي لإغلاق مشكلة حادّة شغلت الحاكم التركي سنوات طويلة، فإن النظر الى الاتفاق من الزاوية الأخرى يمكن اعتباره محاولة لاستباق ما يمكن أن تصل إليه ترتيبات ما بعد حرب غزّة على صعيد المنطقة، حيث تتحفّز القوى الدولية والإقليمية للقيام بدور، أو للحصول على مكاسب، وتظهر هنا إيران طرفاً رغم أن دورها لا يزال مُضمرا، ولم يظهر إلى العلن بعد، وهي التي كان الوجود العسكري التركي في العراق يؤرّقها دائما، ويثير قلقها في وقتٍ تعتبر فيه العراق ملعبها الذي لا يمكنها أن تتسامح مع أي طرف دولي أو إقليمي في أن يلعب فيه من دون التوافق مع أجندتها.

وهناك أميركا التي تملك القرار الاستراتيجي في المنطقة، لا بد أن تكون قد أعطت، هي الأخرى، مباركَتها الاتفاق، وهي التي تعمل ليل نهار على تبريد سخونة الأحداث من حول إسرائيل المنشغلة بحرب إبادة غزّة، وهذه النقطة توحي أيضا بتوافق أميركي- إيراني، وعلى استعداد الجانبين للتفاهم في قضايا أخرى، منها الإقرار بدور إقليمي ما لطهران يرضي إسرائيل، ويتوافق مع مخطّطاتها. هنا ينبغي أن تلفت كل هذه التداعيات انتباه الحاكم العربي الذي يعاني من قصور الرؤية، والجهل بما يدور ليس على بعد أمتار من الأرض العربية إنما أيضا في داخلها، وفي عمقها الاستراتيجي.

قراءة ما لم يُذكر في محاضر اجتماعات بغداد تدفع إلى تقرير حقيقة ماثلة، أن العراق، وبعد 20 عاما من الغزو الأميركي المقترن بالهيمنة الإيرانية المباشرة على قراره، لا يزال يتخبّط في مسار علاقاته الدولية، ولا يزال أسير النظرة الأحادية التي تجعلك، كما يقول الروائي التشيكي ميلان كونديرا، ترى الشجرة فقط، إنما ما هو مطلوب منك كي تجد حلّاً لمشكلة أن ترى الشجرة والغابة في وقت واحد، كي تستقيم الرؤية، ويصحّ القرار. وما كشف عنه ليس سوى عيّنة لهذه النظرة، إذ تجاهل المفاوض العراقي الانتهاك الخطير لسيادة البلاد المتمثل في الوجود الثابت والمحتمل لآلاف الجنود الأتراك في عمق 30- 40 كيلومترا على أرض العراق.

(كاتب عراقي في كراكاس)

كلّ هذه الكراهيات

أحمد ماهر

ينظّم مستوطنون إسرائيليون تظاهراتٍ عند معبر كرم أبو سالم مع قطاع غزّة، يطالبون فيها بمنع دخول المساعدات إلى أهالي غزّة المحاصرين، يتجمعون حاملين أعلام دولة الاحتلال، يصيحون بخطابات الكراهية ضد الفلسطينيين، يهتفون أحياناً أيضا ضد حكومتهم المتخاذلة من وجهة نظرهم، يصبّون اللعنات على «العالم المتآمر» على الإسرائيليين، ويحاول الحفاظ على حياة من تبقّوا من الفلسطينيين، بل ويطلقون السباب ضد الرئيس الأميركي وزعماء أوروبا المتعاطفين مع سكان غزة (طبقا لوجهة نظرهم). بدأ بعض هؤلاء في استخدام العنف ضد شاحنات تحمل مساعدات إلى أهل غزّة، وحاولت الشرطة الاسرائيلية منعهم على استحياء، خصوصا مع وجود كاميرات وسائل الإعلام الدولية. وبالرغم من أن عدد الشاحنات شحيحٌ، ولا يكفي الحد الأدنى من المتطلبّات الأساسية، إلا أن تلك المجموعات من المتطرّفين تتهم حكوماتهم بالتهاون والتفريط عند السماح بذلك العدد الزهيد من الشاحنات، فيزعمون أن السماح بدخول تلك اللقيمات يساهم في دعم الإرهاب، وإبقاء حركة حماس على قيد الحياة.

يمثل هؤلاء المتطرّفون اتجاهاً كبيراً داخل دولة الاحتلال. ورغم خطابهم الفاشي الصريح، إلا أنهم يمثلون المزاج العام المتطرّف في إسرائيل، وهم الكتلة التصويتية التي تأتي بأحزاب اليمين الصهيوني المتطرّف، مثل البيت اليهودي وكاخ وحزب عظمة يهودية، الأحزاب والمجموعات التي تطالب، صراحة ومن دون خجل، بإبادة الفلسطينيين أو ترحيلهم، وهي أكثر تطرّفاً من حزب الليكود الذي يتم تصنيفه حزباً متطرّفاً. يعتبر هؤلاء الأحزاب اليسارية أو المعتدلة نسبياً خونة وطابوراً خامساً وداعمين للإرهاب. تسكنهم أجواء نظرية المؤامرة بأن العالم يتآمر عليهم لمنعهم من قيام دولة إسرائيل الكبرى أو يعرقل طرد (وإبادة) العرب الذين يعيشون على «أرض الميعاد». يرفضون فكرة السلام أو حلّ الدولتين، ويرون أن من يروّج ذلك داخل إسرائيل خائن لوطنه ودينه ومفرّطٌ في حقوق الأمة اليهودية.

يصنّف هؤلاء الفاشيون المتعصّبون أنفسهم بالوطنيين ومحبّي الدولة، أنصار الحلم الصهيوني، ربما يطلق عليهم بعضهم هناك لقب المواطنين الشرفاء، أو الغيورين على دينهم ووطنهم، ويرمون على أنفسهم صفاتٍ كثيرة كهذه لتعظيم الذات، وهذا ليس سبّة كما يحدُث في بعض أوساطنا، فهم يفتخرون بصهيونيّتهم، وكلما كان الإسرائيلي أكثر صهيونية من أخيه الصهيوني كان أكثر فخرا بذاته.

من المؤسف حقاً أن يكون هناك بشرٌ على الكوكب نفسه بتلك البشاعة، لا يكتفون بكل ما اقترفوه من جرائم وقتل وتهجير وإبادة جماعية منذ 1948، وحالياً لا يكتفون بتلك المجازر التي ارتكبوها في غزّة، بل يعملون من أجل منع المساعدات والغذاء على من بقي منهم على الحياة، وهي مساعداتٌ شحيحة لا تسدّ رمقاً.

قادتني تلك الملاحظات إلى ذكرياتٍ كئيبة تعود إلى سنوات طويلة، ربما يرى بعضهم أنه لا وجه للمقارنة، ولكن هناك نسبة ما من الأجزاء المشتركة في وجهة نظري، فللأسف أحيانا تكون مشاعر الكراهية والرغبة في القضاء على الآخر موجودة أيضا لدى أبناء الوطن الواحد والدين الواحد والأصل الواحد.

تذكّرتُ مثلاً مصطلح المواطنين الشرفاء أو الطرف الثالث الذي كان يُستخدم كثيراً إبان فترة الثورة في مصر 2011 – 2013، فقد كانت هناك مجموعات تظهر فجأة وتختفي، وقد تهاجم الاعتصامات أو تطلق النار على المعتصمين أو تفتعل العنف، ثم ينتهي الأمر بمقتل عدة متظاهرين أو معتصمين من دون تحقيقات جادّة.

هل المقارنة ظالمة؟ نعم... لكن ألا يعتبر الصهاينةُ العربَ أعداء؟ للرغبة في القضاء على الآخر سياقها، ولكن ماذا عن أبناء الوطن الواحد؟ هل تتذكّرون فترة 2013 و2014، عندما كانت في مصر اشتباكاتٌ أسبوعية بين المتظاهرين من الاتجاهات المختلفة. كان وقتها هناك من يزعم أن من يُقتل من فريقه شهيد أما قتلى الطرف الآخر فهم في النار، وهناك من قال يومها إن من يعارض الجماعة الحاكمة فهو يحارب الدين والله ورسوله، ولذلك فدمُه حلال. وعلى الجانب الآخر، كان هناك أيضا من يروّج أن استخدام العنف متاح ضدّ من في السلطة، حتى لو كان من شركاء الميدان، وفي الصف نفسه، فيما سبق.

> عوين في أحداث كثيرة في بلادنا العربية كمٌّ كبيرٌ من الكراهية والرغبة في فناء الآخر والقضاء عليه، بدرجة قد تكون مقاربَة لوحشية الصهاينة

مرّت الايام والشهور، وجاءت مرحلة أخرى من الكراهية والصراع الصفري، وأصبح هناك من يبرّر الانتهاكات في حقّ المعارضين، بل ومن يدافع عن التعذيب أو الأحكام الجائرة وباقي الإجراءات القمعية، طالما كانت ضد معارضين أو مختلفين مع المسار السياسي، فمن يعترض يجري اعتباره خائناً للوطن أو عميلاً للغرب، أما المؤيدون فهم من لديهم الحقّ في احتكار صكوك الوطنية.

حدثت قبل أيام مجزرة ضد الفلسطينيين العزّل، عندما تم فتح النار على مجموعة كبيرة في أثناء توزيع المساعدات، ما أسفر عن عدد كبير من الشهداء الفلسطينيين. ورغم فداحة الحدث، تزعم حكومة الاحتلال أن التدافع هو السبب. وهذا يذكّر بمبرّراتٍ كان يجري ترويجها بعد أحداث كبيرة في مصر بعد ثورة يناير، بأنهم هم من قتلوا بعضهم بعضاً أو قتلهم طرفٌ ثالثٌ خفي، أو بتلك الأحداث المفتعلة في 2012 و2014 ضد جماهير كرة القدم ومجموعات الألتراس. قيل وقتها إن السبب الرئيسي في سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا كان التدافع بين الجماهير، ولكن تفاصيل وروايات كثيرة أوضحت التربّص وتعمد الانتقام من تلك المجموعات والروابط نتيجة مواقفهم السياسية المناوئة للسلطات وقتها.

وبشكلٍ عام، عوين في أحداث كثيرة في بلادنا العربية كمٌّ كبيرٌ من الكراهية والرغبة في فناء الآخر والقضاء عليه، بدرجةٍ قد تكون مقاربة لوحشية الصهاينة ضد الفلسطينيين. منذ بدء استقلال الدول العربية، وهناك سلسلة طويلة من الأحداث والحروب الأهلية والانقلابات. وسيجد قارئٌ للتاريخ مقداراً كبيراً من الوحشية والجرائم التي ترتقي إلى درجة جرائم الحرب، وكل طرف فيها زعم أن الحق معه، وأن الطرف الآخر هو الشر المطلق الذي يجب إبادته، حتى يتحقّق الاستقرار أو الاستقلال ويعمّ الخير بعدها على الجميع.

وها نحن نتابع أخباراً يوميةً بشأن فظائع ترتكب كل يوم في السودان، بأيد سودانية، عرب أو مسلمين أيضا، ولكنها قصصٌ قد تفوق وحشية ما يرتكبه الصهاينة ضد الفلسطينيين، سرقة ونهب واغتصاب لنساء مسلمات، وشهداء كل يوم في السودان قد تزيد أعدادهم عن شهداء غزّة، فقط من أجل السيطرة على الحكم وموارد الثروة، حرب أهلية مدعومة من أطراف عربية تغذّي الصراع، وكل طرفٍ يرفض الهدنة أو التنازل قيد أنملة. صحيحٌ أن الحرب الأهلية في السودان هي صراع مسلّح على الحكم والثروة في الأساس، بالطبع ليست حرب إبادة وتطهير عرقي كما يحدُث في غزّة، ولكن التقارير الأخيرة عن أعداد الضحايا وكم الوحشية في الجرائم لهي تقارير مرعبة.

يوجه بعض أنصار السلطوية اللوم للانتفاضات العربية التي حدثت في 2011، بحثاً عن العدالة والكرامة الإنسانية، بدلاً من لوم فشل الحكام أو فسادهم أو تمسّكهم بالسلطة، حتى لو تطلب الأمر حرق الأخضر واليابس، فقبل الثورات والانتفاضات ألم تكن هناك جذور وجراح قديمة، ومذابح أو حروب أهلية وانتهاكات حدثت بالفعل منذ وقت طويل في السودان وسورية والعراق واليمن والجزائر؟

(كاتب وناشط مصري)

كاريكاتير **عماد حجاج**

الهوى الإسرائيلي في البرهان وحميدتي

طارق الشيخ

لعل من سخريات القدر أن الجنرالين المتقاتلين في السودان، قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع في محمد حمدان دقلو (حميدتي) قد اتفقا وثابرا وأبديا حرصاً في الفترة الانتقالية على إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل، تقودهما فكرة أساسية وساذجة إن على السودان أن يقدّم مصلحته، وما قد تعود إليه من هذه العلاقة من فوائد مأمولة من الكيان المحتل، وهذه الفكرة، عدا سذاجتها وبعدها عن الوازع الأخلاقي قبل السياسي، سقطة مهلكة، إذ تخالف المواقف التاريخية المجيدة للسودان وشعبه تجاه حركات التحرّر الوطني في كل العالم، والقضية الفلسطينية خصوصاً. المرجّح أن البرهان ينفذ حزمة مقرّرات جاهزة من النظام القديم، فقد كان رئيس اللجنة الأمنية التي عيّنها الرئيس المعزول عمر البشير، وكانت مهمتها وأد الثورة الشعبية. ومن الناحية الأخرى، استئناف محاولات إبّان النظام السابق لإقامة صلاتٍ مع إسرائيل. يدلل على ذلك اعتراف البرهان، عقب لقائه، في فبراير/ شباط 2020 في أوغندا رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، بأنه عمل ضمن لجنة للتطبيع مع إسرائيل تشكّلت أربع سنوات قبل ثورة ديسمبر (2019) في السودان.

وقد أكّد عبد الفتاح البرهان وشريكه ونائبه حميدتي مراراً إعجابهما بالنموذج الإسرائيلي. ويمكن القول إن تمثّلهما به أوصل عمليا إلى الكارثة المشهودة الراهنة التي جلباها معاً على السودان، وشرّدت أهله، كما لم يحدُث في التاريخ الحديث. وهذا حجم الدمار في الخرطوم وعدد الذين قتلوا جرّاءها وكذا أعداد الهاربين النازحين واللاجئين تماثل الذي نكب به قطاع غزّة وأهله. ومن المهم ذكر ما أورده الجنرال حميدتي في حديث تلفزيوني في الخرطوم وبثقة كبيرة «الناس تشوف مصلحتها وين إسرائيل متطوّرة وكل العالم شغّال مع إسرائيل. نحن نحتاج إلى إسرائيل». ولا شك أن كلّاً من الجنرالين، البرهان وحميدتي، قد رأى بمنظاره التشابه الغريب في النهج التدميري والقتل إلى درجة الجرائم ضد الإنسانية والموجبة للمساءلة دولياً بين ما أقدما عليه في السودان وما يفعله المحتلّ في غزّة.

وأحيانا يقرّ في أفهام كاتب هذه السطور أن الجنرالين قد استذكرا معاً وطبقا في السودان وصفة من كتاب الجرائم الاسرائيلية نفسه، وبالطاقة التدميرية ذاتها التي جعلتهما يتماهيان مع الكيان الصهيوني من حيث حجم الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي تمتد من دارفور إلى الخرطوم، مع اعتبار مساحة السودان والكثافة السكّانية فيه.

هل من مخرج؟ إنه السؤال الذي يبحث عن إجابة في ظل واقع سياسي ضعيف ومنهك. من المؤكّد أن المشهد السياسي في السودان تقوده اليوم اجتهاداتٌ في غياب القوة السياسية القادرة على اجتراح أفكار ومشروع سياسي جديد يفضي إلى المخرج من الحرب العبثية، بحسب وصف الجنرالين لها. ومن الناحية المقابلة، ما تعكسه تحرّكات البرهان الداخلية والخارجية أنه ماض، وباجتهاد، في تنفيذ الفكرة الساذجة إعادة النظام القديم الى الحكم. يظهر ذلك في إبراز مقصود لدور المقاتلين من التنظيم العسكري للحركة الاسلامية الذي بات يتصدّر المشهد العسكري على حساب الجيش، وبصورة بدأت محتشمة، ثم أصبحت سافرة. ويظهر ذلك في زياراته إلى كل من إيران وليبيا بكل ما تمثله من تحدٍّ للإقليم، وإعادة العلاقات مع الحلفاء القدامى. ويبدو أن فكرة إعادة النظام القديم بشراكة مع حركة تقدّم الوريث الشرعي لقوى الحرية والتغيير هي الوصفة القديمة، والتي يتم بعثها مخرجاً أميركياً يتم التوافق عليه لتجنّب توسّع دائرة الحرب. ولكن هذه الخطوة تصطدم بلعنة التمثل بالصهيوني المحتل، فالبرهان اليوم ومعه أركانه في الجيش، ومن خلفهم الراعي الرسمي الحركة الاسلامية، يحرصون على توصيف قوات الدعم السريع بالمستوطنين، ويُنكرون عليهم سودانيتهم. وهذه النظرة بالذات تدخل الحرب إلى دائرة الاستقطاب القبلي الحاد، إذ بات حميدتي يحظى بتأييدٍ متعاظم من القبائل في دارفور، وخصوصاً الرزيقات القبيلة العربية التي ينتمي إليها.

> أكّد البرهان وشريكه ونائبه حميدتي مراراً إعجابهما بالنموذج الإسرائيلي

(إعلامي سوداني في الدوحة)

الثورة السورية وضرورة تجديد البنيان

علي العبدالله

بانطلاق ثورة الحرية والكرامة، مارس/ آذار 2011، شهدت الساحة السورية حراكا شعبيا واسعا وكبيرا على خلفية هذين المطلبين وفحواهما: الحرية، العدالة، المساواة، توفير حياة كريمة على قاعدة عدم التمييز بين المناطق والمواطنين، وبُذلت تضحيات كبيرة من أجلهما، تضحيات بالأنفس والممتلكات والموارد والاستقرار. غير أن الثورة لم تستمر بعنفوانها واندفاعها، فقد بدأ انكسارها في أواسط عام 2012 عندما عجزت عن تطوير ذاتها وتحسين أدائها بتوحيد قواها وتنسيق جهودها في مواجهة وحشية النظام واستخدامه كل إمكانات جيشه وكل صنوف الأسلحة لديه وانخراط قوى خارجية في الصراع إلى جانبه، إيران ومليشياتها المذهبية اللبنانية والعراقية والأفغانية والباكستانية، زاد عددها عن الخمسين فصيلا، وتعمّق الانكسار وتكرّس عام 2015 بدخول روسيا الحلبة بقدراتها العسكرية الكبيرة إلى جانبه، وتغيّر المناخ الإقليمي والدولي بنجاح قوى الثورة المضادّة العربية في احتواء ثورات الربيع العربي والانقلاب عليها وعكس نتائجها بتثبيت الاستبداد بوجوه جديدة، وتغيّر مواقف دول مجموعة «أصدقاء الشعب السوري» وتبنّيها سياسة إدارة أزمة لإنضاج شروط تدفع النظام لتغيير سلوكه في ضوء تقديرها عدم قدرة قوى الثورة على تشكيل بديل ناجح وعدم وجود قوى سياسية قادرة على ملء الفراغ ما يجعل إسقاطه مغامرة خطرة، وقد برّر الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، عدم دعم المعارضة السورية لإسقاط النظام بقوله إنهم «مزارعون سابقون وأطباء أسنان سابقون»، أي ليس لهم خبرة سياسية يعتدّ بها تبرّر المراهنة عليهم. وما تلا ذلك من مناورات سياسية، اجتماعات أستانة وسوتشي، قادتها روسيا لتمييع القرارات الدولية وتجويفها وإدخال مساعي الأمم المتحدة لتطبيق قرار مجلس الأمن عن سورية 2254، في دائرة مفرغة وإيجاد مناخ سياسي وعسكري في مناطق خفض التصعيد الأربع، لإعادة سيطرة النظام على المساحات التي سيطرة عليها فصائل المعارضة المسلحة، ونزوح ملايين السوريين وهجرتهم تحت وابل القنابل والصواريخ والبراميل المتفجرة والأسلحة الكيميائية والحصار والتجويع وقطع الماء والكهرباء والأدوية، وسيطرة قوى الأمر الواقع على مساحات من الأرض السورية وتحوّل سورية إلى أربع سوريات.

لم تتراجع الثورة على الصعيدين السياسي والعسكري فقط، بل ضعفت وترهلت على خلفية عدم وجود قيادة ذاتية لها، وعدم تفاعل القيادة السياسية في الخارج مع الثوار، وتكرّس حراك ثوري محلي بقوى وخطط محليّة؛ فغدت الثورة ثوراتٍ تلتقي على تطلّعات عامة، لا تجمعها خطة واحدة أو قرار واحد، تتضامن بالبيانات والتصريحات الإعلامية، وتتسابق على الموارد وتتصارع على الدعم الخارجي، فتُضعف بعضها وتقلّص هامش تحرّكها وفرص انتصارها، وتسير قوى الثورة وأحزاب المعارضة في مسارين متوازيين، بسبب غياب التفاعل والتلاقح قبل انطلاق الثورة، وبسبب تجنّب الأحزاب الانخراط المباشر في الحراك الثوري خوفاً على كوادرها من القتل والاعتقال، وبسبب إحباط الثوار ويأسهم من الأحزاب التي غادر معظم كوادرها البلاد إلى المهاجر البعيدة، ونصّبوا أنفسهم متحدّثين باسم الثورة أو ممثلين لها، كما بسبب تأثير خسائرها الكبيرة ووقوع قواها تحت تأثير دولٍ وقوى خارجيةٍ وظفتها مرتزقة لخدمة مصالحها في سورية وجوارها.

لقد غدا المشهد السياسي مع مرور الوقت أبعد ما يكون عن ثورة مستمرّة، فتوازنات القوى فيه تشي بخروج القرار الوطني من أيدي الثوار والأطر السياسية التي تصدّرت المسرح السياسي، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والحكومة المؤقتة وهيئة التفاوض، فالمساحات التي خرجت عن سيطرة النظام خضعت لقوىً لا تعتدّ بالإرادة الشعبية، ولا تأخذ تطلعاتها وطموحاتها بالتقدير والاحترام، ولا تقيم اعتبارا للأطر السياسية المعترف بها دوليا، حيث غدت كلمة «المحرّر»، كما يطلق أتباع هيئة تحرير الشام على إمارتهم، لا تحمل الدلالة التي تنطوي عليها المفردة في ظلّ عدم وجود قبول شعبي عام والقمع والقسر والاستحواذ على خيرات المنطقة الذي تنفّذه أجهزة «الهيئة»، والمساحات التي تسيطر عليها فصائل معارضة مسلحة في عفرين وجرابلس وراس العين وتل أبيض خاضعة للنفوذ التركي ودورها فيها حراسة هذا النفوذ مقابل الراتب الشهري، وانفراد «الإدارة الذاتية» بحكم شمال شرق سورية من دون استشارة ساكنيه، فرضت عليهم تصوّراتها وخياراتها من دون احترامٍ لرأيهم أو أخذ تطلّعاتهم بعين الاعتبار.

لقد شهدت ساحات عديدة تحرّكات شعبية كبيرة، وقفات احتجاجية في عفرين وأعزاز والباب ضد تسلّط فصائل مسلحة على المواطنين والاستيلاء على أملاكهم وأرزاقهم أو الاعتداء عليهم وحجز حرّيتهم، وانتفاضة السويداء التي قاربت دخول شهرها الثامن رغم الظروف الصعبة ومحاولات النظام إحباطها وإجهاضها عبر بذر الشقاق وزرع الفتن بين أبناء المحافظة، وعبر معاقبة المحافظة في قوتها وخدماتها المستحقّة، والاحتكاكات العنيفة بالمتظاهرين السلميين، وتظاهرات في محافظة إدلب، بما في ذلك مدينة إدلب مركز المحافظة، ضد هيئة تحرير الشام، ضد زعيمها وجهاز الأمن العام فيها، وتظاهرات واسعة في ساحات ومواقع كثيرة في ذكرى انطلاق ثورة الحرية والكرامة أجّجت العواطف والمشاعر، وبعثت لدى بعضهم آمالا بانبعاث الثورة واستعادة ألقها. تحرّكات تشي ببقاء نار الثورة تحت الرماد واستعداد المواطنين لمواجهة الظلم والفساد، لكنها تحتاج ما هو أكثر من التظاهر والاحتجاج، تحتاج لتنظيم الصفوف وتحديد المسؤوليات والمواقع بحسب القدرات والخبرات والاستعانة بخبراتٍ شقيقةٍ وصديقةٍ لوضع خطة تحرّكٍ مدروسةٍ تتّصف بالمعقولية والعملية، كي تكون جاهزة لمواجهة النظام وحلفائه. صحيح أن النظام متهالكٌ ويقف على الباب الأخير، لكنه لن يذهب إلى تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، لأنه ليس حرّاً للانخراط في مفاوضاتٍ جادّة للخروج من المستنقع، فروسيا وإيران هما من تحدّدان له قراراته وخياراته وفق حساباتهما ومصالحهما، فالاحتلالان، الروسي والإيراني، عقبة كبيرة في طريق المفاوضات والتحرّك على طريق الحل السياسي ما يجعل مقاومتها بكل الطرق المشروعة لطردهما من الأراضي السورية واجبٌ رئيسٌ للثورة والثوار.

> تُواجه قوى الثورة وأطرها السياسية معضلة مركّبة بدءاً من تمسّكها بسرديّتها الأولى عن الثورة، وعدم أخذها بالاعتبار التغيرات في المشهد السياسي

تُواجه قوى الثورة وأطرها السياسية حالياً معضلة مركّبة بدءاً من تمسّكها بسرديّتها الأولى عن الثورة، وعدم أخذها بالاعتبار التغيرات في المشهد السياسي وافتقارها لتصور للمرحلتين الراهنة والآتية بتطوّراتهما وتفاعلاتهما، خصوصا وأن تعويلها على التظاهرات التي خرجت في ذكرى الثورة كرافعة لتجديد الثورة لا يستند إلى قراءة واقعية. ...نعم التظاهرات تقوم بها حواضن الثورة لكنها لن تحدث تأثيرا وازنا في المعادلات السياسية والتوازنات المحلية والإقليمية والدولية ما لم تكن معزّزة بعوامل أخرى: قيادة سياسية واعية وموحّدة وخطة مدروسة وقابلة للتنفيذ وفعاليات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤطر حواضن الثورة والتجمّعات السورية المتناثرة وتحل بعض مشكلاتها اليومية والمعيشية والخدمية، خصوصاً في مخيّمات النزوح، فالتظاهرات والمطالب الجذرية ليست وصفة كافية لإطلاق ثورة ونجاحها، مرورا بتطوير السردية الأصلية للثورة وتعزيزها بأفكار جديدة وأدوات عمل مختلفة لإدارة الصراع مع النظام وحلفائه، بما يعيد الاعتبار للعامل الداخلي السوري، وصولاً إلى عدم التعويل على الإعلانات الخارجية، كالبيان الرباعي الأميركي البريطاني الألماني الفرنسي، فهذا الإعلان مرتبط بالصراع مع روسيا وإيران أكثر من ارتباطه بدعم الحراك السوري.

(كاتب سوري)

العالم الموازي لحرب غزّة

أرنست خوري

فظيعة هي الحروب كم أنها تشرّع أبواباً للترزّق وللانتهازيين. منذ انقضى شهر أو اثنان على بدء الاجتياح الإسرائيلي قطاع غزّة، وتأكّد العالم أن تل أبيب لن تتراجع عن مشروعها «تغيير الثقافة الفلسطينية» مثلما يسمّيها بنيامين نتنياهو، أي غسل دماغ الفلسطينيين، وغسل الأدمغة من سمات الفاشية مثلما هو معروف، وعن عزمها اقتلاع غزّة ورميها في البحر ثم إعادة بنائها وإدارتها من الصفر بمعايير إسرائيلية، انتشرت عشرات الأنباء والتسريبات عن عالم من الخطط يتكوّن هذه الأيام في موازاة القتل الجماعي الجاري والتدمير والتجويع والاعتقال. في «السوشال ميديا» السامّة والمضرّة للصحّة العقلية، عدد غير محدود من النميمة وأخبار المؤامرات، وبعض الكلام الجدّي الذي غالباً ما يكون مقتبساً من «الإعلام الكلاسيكي». والحال أن بعضاً مما يُحكى قد يكون مبالغاتٍ وأمنياتٍ لمسؤولين إسرائيليين أو لمتحمّسين لتحقق تلك الأمنيات، وخيالا يخصّبه واقع أن حرب غزّة لم تترك شيئاً للمستحيل، فصار كل ما هو غير واقعي، شديد الواقعية ويحصل بالفعل ويشاهده العالم بالبث الحي. لكن الأكيد أن الجزء الآخر مما يُنشر بناء على معلومات ووثائق وعمل صحافي استقصائي يرسم ملامح عالم موازٍ لا ينال ما يستحقّ من اهتمام لشدّة هول الفاجعة.

ليس كل ما يحصل في غزّة بموازاة المجزرة هو من سمات المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي المسمّى «اليوم التالي»، والذي يضمن لدول عربية ولفلسطينيين أفراد يمكن أن ينتظموا في أطر جماعية لاحقاً، دوراً مركزياً. اليوم التالي ذاك بات معروف الملامح التي تختصر بجعل غزّة نسخة مسخ عن الحاصل في الضفة الغربية. سلطة فلسطينية تزوّد الاحتلال بالتنسيق الأمني الذي لا يقدّر بثمن، تعمل بحسب ما يُسمح لها كهيئة بلدية منقوصة الصلاحيات، ولم تكسب من اتفاقيات أوسلو إلا بطاقات Vip لقياداتها ووظائف ورواتب لناسها وسلاحاً فردياً يُستخدم للقمع غالباً. العالم الموازي الذي يُبنى واقعياً أو على الورق لا يقلّ خطورة عن اليوم التالي. من ملامحه ما تحدّث عنه رئيس الوزراء الفلسطيني المستقيل محمد اشتية يوم الاثنين من أن هناك «من يعمل على استجلاب شركات أمن خاصة للعمل في غزّة». في العالم الموازي ذاك، سيصبح قطاع غزّة جزيرة سياسياً، وإن بقي متصلاً جغرافياً بمصر وبإسرائيل. الممرّ المائي للمساعدات عبر جزيرة قبرص حجرُ أساسٍ في تحويل غزّة إلى جزيرة، لا عمق عربياً لها ولا امتداد جغرافياً وطنياً. في ذلك العالم الموازي كلام كثير عن اجتماعات إسرائيلية مع عائلات غزّية وعشائر قد تشارك في إدارة غزّة غداً. رجال أعمال عديدون تتردّد أسماؤهم، كيفما بحثتَ تجد عاملين اثنين مشتركين بينهم: محمد دحلان، ودولة الإمارات بالتالي، أو سلطات مصرية أو مقرّبين منها من أمثال إبراهيم العرجاني بقوته المالية ـ القبلية ـ السلطوية. في العالم الموازي لحرب الإبادة، ستخسر غزّة تِسع مساحتها، بما أن المنطقة العازلة التي تستكمل إسرائيل تجريفها تحسم 40 كيلومتراً مربعاً من الـ365 كيلومتراً مربّعاً، ذلك أن تلك المنطقة تقضم ما يناهز الألف متر عرضاً على طول الكيلومترات الأربعين، بدل المنطقة العازلة التي كان عرضُها قبل 7 أكتوبر 350 متراً. يكشف تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، نشر يوم الأحد الماضي، أن إسرائيل دمرت 1100 مبنى في المنطقة حتى الآن، أي 40% من العدد المقدّر للمباني في المنطقة العازلة، كذلك فإنها تنشئ طريقاً بعرض 320 مترًا لتقسيم القطاع إلى شمال وجنوب، وقد هدم الاحتلال حتى الآن 150 مبنى لبناء الطريق المذكور، وهو حجر زاوية في كل من «اليوم التالي» والعالم الموازي. في هذا العالم الموازي، خوف كثيرين من أن يصبح الميناء المنوي تشييده لاستقبال مساعدات، مرفأ لهجرة سكّان القطاع، وهو طموح من الطبيعي أن يتملّك غالبية الغزّيين اليوم وغداً.

لا تزال بيانات كل مسؤول فلسطيني مهما كان انتماؤه تُختم بعبارة «مثلما أفشل شعبنا كل المؤامرات، سوف يُفشل هذه المحاولات أيضاً...». النبرة الحماسية دوماً سهلة، لكنها كثيراً ما تكون مضلّلة.

سورية في العام 13

مروان قبلان

استذكر السوريون هذا الأسبوع، كلٌّ بحسب موقفه السياسي، من موالاة ومعارضة، وما بينهما، كيف بدأت الثورة/ الأزمة، قبل 13 عاما، عندما قرّر جزءٌ معتبرٌ من السوريين السير على خطى إخوانهم في تونس ومصر وبقية دول ما أصبحت تعرف لاحقا بثورات الربيع العربي، طلباً للحرية والحياة الكريمة. ومن بين كل الثورات العربية، كانت سورية ربما المفاجأة الأكبر، بسبب الاعتقاد بوجود قوة ردع هائلة، قوامها العنف المفرط والقسوة المبالغ فيها، بناها النظام على مدى عقود لإحباط أي محاولة احتجاج مجتمعيّة، حتى التقديرات الاستخباراتية الأميركية التي تم تقديمها للرئيس باراك أوباما صيف عام 2010 تحدّثت عن احتمال تفجّر احتجاجات في أكثر من بلد عربي (مصر خصوصاً) بفعل عوامل داخلية تعتمل منذ سنوات، زادتها سوءاً الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت عامي 2008-2009، لكنها لم تأت على ذكر سورية. مع ذلك، قامت الثورة في سورية، وكانت من أنبل الثورات وأكثرها استعداداً للبذل والتضحية، وإن كانت أقلّها لجهة النتائج المتحقّقة بسبب الفشل في انتاج رؤية وقيادة معبّرة عن توجهاتها، فضلا عن تماسك النواة الصلبة للنظام، وموقع سورية الاستراتيجي الذي دفع باتجاه تدخّلاتٍ خارجيةٍ اغتالت أحلام الثورة والثوار، وغير ذلك من أسبابٍ استوفيت بحثاً وتمحيصاً.

الآن بعد 13 عاماً، ما زال السوريون يختلفون حول توصيف الثورة/ الأزمة وأسبابها، والمسؤول عنها، وكيف انتقلت من حركة احتجاج سلمية الى حرب وكالةٍ بامتدادات إقليمية ودولية، مع ذلك تراهم يتفقون على توصيف الكارثة التي حلت بهم وببلادهم. وبوجود أكثر من نصف مليون قتيل، مليون مصاب، ونحو 150 ألف مفقود، فضلاً عن ستة ملايين نازح داخلي وستة ملايين لاجئ توزّعوا على قارّات العالم الخمس، فضلاً عن دمار نحو 27% من كل مساكن سورية بشكل جزئي أو كلي، وخسائر مادية تتراوح التقديرات بشأنها بين 400-1300 مليار دولار، ووجود خمسة جيوش أجنبية على الأرض السورية المقسّمة فعليا إلى «كانتونات»، لا يوجد سوري اليوم لم تطاوله الأزمة أو تؤثر في حياته.

إلى جانب الاتفاق على توصيف الكارثة، يتبلور إجماع سوري أكبر، متأخّر ربما، على أن سورية سقطت ضحية صراع الأمم، فلا حلفاء المعارضة، ولا حلفاء النظام، كان لديهم في أي مرحلة من مراحل الصراع أدنى اهتمام بمصالح السوريين أو تطلّعاتهم، بل كانوا، في حقيقة الأمر، يصفّون حساباتهم على الأرض السورية ويقاتلون بدماء السوريين وأرواحهم. أين مصلحة الشارع السوري المعارض اليوم مثلا في سياسات تركيا، سواء تجاه اللاجئين أو في مناطق سيطرتها شمالي سورية، والتي قد تنتهي بفصلها. أين مصلحة الشارع السوري الموالي، في ممارسات إيران التي تهدف الى تهشيم ما تبقّى من مؤسّسات الدولة السورية، والاستقلال بتصرّفاتها عنها؟ أين مصلحة النظام في انفلات المليشيات الإيرانية من عقالها وخروج مناطق عن سيطرته لصالحها؟ وماذا عن محاولات روسيا وإيران نهب ما تبقّى من ثروات سورية مقابل ديون فلكية مطلوب سدادها من شعبٍ لا يجد قوت يومه (أي أنه بات على السوريين تسديد فاتورة تدمير بلادهم). الشعور المشترك لدى السوريين بهول الكارثة، والإحساس بالخديعة، تعزّزهما خيبة أمل كبرى بأداء المعارضة والنظام معا من جمهور كلٍّ منهما، فالمعارضة بلغت مرحلة من الضعف والهزال تكاد تستعصي على الوصف. لا يبدو النظام في حال أفضل، فهو يثبت كل يوم عجزه حتى عن تقديم الخبز لسكان المناطق التي يحكمها. شعارات النصر التي يردّدها منذ عام 2018 ما عادت تنطلي على جمهوره الذي يتلوّى جوعاً ومرضاً. هذا يعني انه بدأ يتبلور بالفعل موقفٌ مشتركٌ بين السوريين على اختلافهم حول الحاجة للتحرّك من أجل إنقاذ وطن بات مهدّداً بالتفكك والضياع.

ثلاثة عشر عاماً وثلاثة حدود هويّاتية ضمن سورية

شفان إبراهيم

يدخل السوريون، على اختلاف انتماءاتهم، عامهم الرابع عشر على بدء حراكهم، وتسود في الأفق فكرة واحد فحسب، وهي غياب أيّ أفق واضح للحل، وتشظّي الخلافات والصراع الهويّاتي المنتشر في عموم البلاد، بعد الاحتجاجات العاصفة التي بدأت سلمية في مارس/ آذار 2011، والتي تحوّلت إلى مسلّحة، ثم تشكيل مئات الكتائب والفصائل العسكرية. وللأمانة، كان التدخّل الروسي والإيراني أبرز العوامل التي أدّت إلى عسكرة الحراك السلمي المدني. لم ينجح ذلك كله في إسقاط النظام السوري، ولا الأخير بكل ما استعمله من قوّة ومساندة حلفائه بكل أشكال الممارسة العسكرية، لم يستطع إنهاء المعارضة السورية بشقّيها، العسكري والسياسي، لكنه نجح في حصرها في مناطق مُحدّدة، لينتهي المطاف بسورية بعد 13 عاماً إلى فرض حدود مصطنعة عليها، ومع أنها مؤقّتة وأمنية هشّة، ولم تتحوّل إلى حدود سياسية جغرافية رسمية، أو ما يُمكن تسميتها «حدود» الأمر الواقع وسلطته، لكنها تتّجه صوب شيءٍ من الثبات بعد تجميد الصراع والمعارك، فثمة ثلاث مناطق في سورية، مُختلفة عن بعضها كُلياً، حيث أجزاء كثيرة من البلاد لا تزال يتحكّم بها النظام في دمشق ويفرض عليها سياساته، تُعاني من مجاعةٍ واضحة. وتمكن النظام من فرض جيوب ونفوذٍ مختلف الامتداد والقوة له ضمن حدود المناطق الأخرى، كحال وجوده في مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، من حيث المربّعات الأمنية، أو القرى العربية الموالية له، أو كتلة الموظفين، وسيطرته على واحدة من أغزر طرق التجارة والاستيراد من مناطق نفوذه صوب شمال شرق سورية، أو بعد توسيع نفوذه في مناطق شمال غرب سورية، والقريبة لمناطق نفوذ المعارضة.

وتسيطر تركيا، عبر فصائل من المعارضة السورية، على قطاعاتٍ من شمال غربي البلاد، وتشهد تلك المناطق أسوأ أنواع الفوضى من حيث الانفلات الأمني، وكثرة «الرؤوس» التي تصدر القرارات، وتشعّب مصادر تمويل حملة السلاح وتسليحهم، والفقر المدقع الذي يعانيه السوريون، حيث ينتشرون في الشمال الغربي من البلاد. أما مناطق نفوذ الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي، حيث الإنتاج الرئيسي للنفط والغاز والقمح، فهي الأخرى تتصف بسوء الخدمات والصراعات السياسية، والتهديدات التركية، والفقر والغلاء الفاقع للمعيشة.

وتشترك المناطق الثلاث بسجل أسود في مجال حقوق الإنسان والحريات، وهي في نزاع أو حرب باردة مع بعضها بعضاً، وفي حالة تبادل تجاري، بما يخدم الرساميل وتجّار الأزمات، فالعسكر المسيطر على شمال غرب البلاد ينتهز أي فرصة وأي ضوء تركي أخضر للانقضاض على أيّ منطقة أو جزء جغرافي خاضع لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد). وتسعى السلطة في دمشق، مع حلفائها، إلى إعادة سيطرتها على مناطق نفوذ «قسد»، حيث منابع الطاقة وطرق نقلها، في حين أن «الإدارة الذاتية»، ورغم استمرارها في إصدار مشاريعها، ومنها العقد الاجتماعي الذي لم يُشارك فيه أيّ طرفٍ خارج سياق المنظومة السياسية الخاضعة لها، فهي الأخرى تعيش حيرة فرص البقاء وتحدّياته، أو المزيد من قضم مساحات سيطرتها، خصوصاً مع زيادة نقمة القواعد الاجتماعية في دير الزور والرّقة عليها، وعدم تقديمها الحدّ المطلوب من الخدمات في عموم مناطقها.

> الحدود الحالية ضمن سورية رسمها كل طرفٍ لنفسه، وهو أكبر محفّز لسلوك الخلاف والاعتراض لدى الأطراف الأخرى
>
> يضعنا تحليل بيئة النزاع في سورية أمام خريطة غريبة وخطيرة للقوى والأطراف الفاعلة في الملف السوري

وأمام النار الخامدة والحرب الباردة بين تلك الأطراف، يُمكن القول إن فلسفة النزاع الدائرة حالياً قائمةٌ على أساس اللاتعايش، فالحدود الحالية ضمن سورية على سبيل المثال رسمها كل طرفٍ لنفسه، وهو أكبر محفّز لسلوك الخلاف والاعتراض لدى الأطراف الأخرى. وإذا كان ميزان الصراع العسكري يميل دوماً بالضد من «قسد» و«الإدارة الذاتية»، فإن سيطرتها على منابع الطاقة تُثير هي الأخرى جملة ضخمة من محرّكات العنف والرفض لوجود «الإدارة الذاتية» من الفواعل في دمشق وشمال غرب البلاد، خصوصاً مع حالة الفقر والوضع الاقتصادي المميت لديهم، والاعتقاد السائد هناك، وفقاً لمرويات عديدة، بشأن الاستقرار الاقتصادي في مناطق شمال شرق سورية، نتيجة بيع النفط والمواسم الزراعية الوفيرة، وهي فكرة مغلوطة بطبيعة الحال، فكل سورية بما فيها شمال شرق البلاد في حالة صيام وجوع وفقر دائم. المشترك بين كل مناطق النفوذ المتشعّبة هو غياب إطار فعّال لإدارة التنوّع، ففي الشمال الشرقي، لا يجد الآشوريون والسريان، غير المنخرطين في «الإدارة الذاتية»، أيّ تعبير عنهم ككيان سياسي وهويّاتي فعّال، أو تعبيرهم عن هويّتهم كما هم يرغبون به، ويرى قسم كبير من العرب أنهم مغيّبون ومهمّشون من دائرة صناعة القرار ضمن «الإدارة الذاتية». أما العرب الموالون لدمشق فهم في جبهة مواجهة باردة ومجمّدة ضد «الإدارة الذاتية»، والواصل إلى قراهم ومناطقهم يشعر بأن لا شيء قد حصل في سورية طوال الـ13 سنة. أما الكرد المعارضون لسياسات «الإدارة الذاتية» أو غير المنخرطين ضمن توجّهاتها، فهم غالباً ضمن مرمى نيران الآخر، من حرق لمقرّاتهم، والاعتقالات، وصولاً إلى استمرار خطب الكراهية والعنف، والتصرّف على أساس أنهم «عملاء وخونة» لا غير.

أما في شمال غرب سورية، فتكثر مآسي المجتمع المحلي في عفرين، وعلى يد بعض فصائل المعارضة، ليكون هناك سقوط حرٌّ ومدوٍّ لكل قيم وأفكار الثورات، فالقصاص على الهويّة الكردية، والسعي إلى إنهاء أيّ وجود لأتباع الديانة الإيزيدية من أبناء الشعب الكردي، ما هي سوى تكرار لمآسي ومظلوميات ما قبل عام 2011، من دون إغفال الممارسات العنفية والسرقات ضد جميع فئات المجتمع السوري وشرائحه في عموم شمال غرب البلاد. أما حيث مناطق السلطة، فلا تنوّع ولا تعدّدية ولا وجود للآخر، ولا شيء سوى فكرة المؤامرة، وتسيّد العروبة على الجميع من دون أيّ استثناء.

من جهة ثانية، يضعنا تحليل بيئة النزاع في سورية أمام خريطة غريبة وخطيرة للقوى والأطراف الفاعلة في الملف السوري. أولاً: الوجود الميداني والعسكري الموزّع على الخريطة السورية هو من نصيب الوجود الأميركي، الروسي، الإيراني، السوري، «قسد»، تركيا، فصائل المعارضة السورية، ووجود إنساني وقومي لإقليم كردستان العراق. ثانياً: ثمّة علاقات بين حزب العمّال الكردستاني والاتحاد الديمقراطي، وعلاقات بحدود دنيا بين «الإدارة الذاتية» والحكومة السورية على أساس الحوارات السابقة بينهم. ثالثاً: العلاقات المضاعفة والوطيدة هي بين إقليم كردستان العراق مع التحالف الدولي وروسيا وتركيا، والمعارضة السورية، وجبهة السلام والحرية والمجلس الكردي، وهذا الأخير مع الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية وتركيا، وعلاقة «العمّال الكردستاني» مع قوات سوريا الديمقراطية، وعلاقة الأخيرة مع التحالف الدولي. رابعاً: في حين أن العلاقات الضعيفة هي من حصة «قسد» والإدارة الذاتية مع كلٍّ من روسيا وتركيا وإقليم كردستان والمجلس الكردي، وجبهة السلام والحرية، وغياب العلاقات أو التنسيق بين المجلس الكردي مع التحالف الدولي وروسيا وإيران والنظام. خامساً: أما حالة العداء فهي بين تركيا و«العمّال الكردستاني» ومرفوضة من روسيا وأميركا التي ترفض وجود إيران. وسادساً: علاقات النفوذ هي كالتالي: حزب الاتحاد الديمقراطي مسيطر على أحزاب «الإدارة الذاتية»، ونفوذ إقليم كردستان ضمن المجلس الكردي، والنفوذ الأميركي والتحالف مع «قسد»، ونفوذ تركيا ضمن المعارضة السورية، ومع الفصائل العسكرية في شرق الفرات وغربه، ونفوذ إيران وروسيا في سورية. وسابعاً: تقوم علاقات عدم التوافق وفق الخط البياني بين المجلس الكردي وجبهة السلام والحرية مع «قسد» وإيران وروسيا والنظام السوري، وبين كردستان العراق وإيران. و«العمّال الكردستاني» مع إقليم كردستان والمجلس الكردي وجبهة السلام والحرية.

الواضح أن الصراعات الجانبية والباردة بين الأطراف الخارجية ذات النفوذ في سورية (تركيا وأميركا وروسيا وإيران) تُشكل سبباً من أعمق الأسباب التي أدّت إلى تشظّي اللوحة السورية وعدم توافق السوريين فيما بينهم. وأمام كل ما سبق من أنواع الصراع المختلفة، فإن أهم المضامين المشتركة وأكثرها في تلك النزاعات هو: صراع هويّاتي، ونفوذ على السلطة وطرق نقل الطاقة، اصطفاف سياسي وفقاً للفكر والخلفية السياسية، الشكل المقبل للمنطقة، ونوعية السلطة بالنسبة للجيران مثل تركيا والأردن وإقليم كردستان.

حالياً، ما يشترك به السوريون في عموم البلاد وخارجها هو الإحباط من ضياع وطنهم وسط أعنف الهزّات والصراعات التي فتتت بلادهم، وكانت مخالفة جذرياً لتوقعاتهم بشأن الحلول والوقت الذي استغرقته الحرب. وتالياً، الربط بين سقف التوقعات والمطالب من جهة، ومن جهة ثانية الواقع الذي نعيشه، مهّدا الطريق لمزيدٍ من اليأس وكل أشكال ردّات الفعل العنفية. وتالياً، الصراع الهوياتي في أوجه، خصوصاً مع تفسير سلوكيات الجماعات والكيانات العسكرية والسياسية تجاه الآخر المختلف، وهو ما يؤجّج المزيد من النزاع والصراع، من دون لحظة الوقوف عن القتل، وإذا تمكّنت الأطراف الفاعلة من وضع حد نهائي للسلاح وآلة القتل في البلاد، ربما يبدأ السوريون حياتهم مُجدّداً، وإنْ بوتيرة بطيئة بشدّة كبيرة، أو ربما يُفسَح المجال للعقل السوري في البحث عن كيفية صناعة السلام بينهم.

(كاتب سوري)

هذا التجريم الفرنسي لتحشيدٍ من أجل فلسطين

ولاء سعيد السامرائي

بسرعة وبدون التحقّق عن الأمر من منظّمي يوم النشاط الأوروبي في مدرسة العلوم السياسية في باريس، تناوب رئيس الجمهورية إيمانويل ماكرون ووزيرة مكافحة التجريم وعدة وسائل إعلام على نشر ما أورده اتحاد الطلبة اليهود على صفحاتهم إن الأصوات الفلسطينية في مدرسة العلوم السياسية قد منعوا دخول طالبة لأنها يهودية صهيونية. وكتبوا في تعليقهم: «هذا تجاوز للحدود في قاعة المدرسة، إذ طُلب من أعضاء اتحاد الطلبة اليهود المغادرة لأنهم يهود وصهاينة. ندعو إلى عقوبات نموذجية ضد الطلاب». وقد أرسل الرئيس ماكرون حالا رئيس الوزراء غابريال عطال إلى مدرسة العلوم السياسية، وأمر هذا بتغيير إداري فيها، ورفع دعوى لدى المدّعي العام. كما سارعت وزيرة التعليم سلفي روتايو إلى الذهاب للمدرسة، وعلّقت وزيرة المساواة أورور بيرجيه بأن لما حصل اسم، وهو معاداة السامية. أما الناطقة باسم الحكومة فقالت إن ذلك يسمّى الانعزالية، في إشارة الى القانون سيئ الذكر الذي مرّرته حكومة ماكرون لوصم المسلمين في فرنسا.

وحال ما انكشفت الحقيقة، انتقد سياسيون تدخّل الرئيس ماكرون بمثل هذه التفاصيل الصغيرة، ومبالغته في الإجراءات التي هي من اختصاص إدارة المدرسة، ورأى صحافيون موالون للرئيس أن ما قام به تسرّع وعملٌ في غير مكانه. وأجرت أكثر من قناة إعلامية مستقلة، وبعضها كان حاضرا لتصوير النشاط الذي نظمته لجنة فلسطين في مدرسة العلوم السياسية التي تعدّ من أهم المؤسّسات التعليمية في فرنسا والعالم، مقابلاتٍ مع منظمي هذا اليوم الأوروبي الذي يقام بتنسيق مع كل الجامعات الأوروبية التي قرّرت تخصيص يوم 12 مارس/ آذار من أجل فلسطين للمطالبة بوقف الإبادة في غزّة، ووقف المستوطنات وقضم الأراضي الفلسطينية وإيقاف التبادل مع خمس جامعات إسرائيلية تدعم الحرب على غزّة، أسوة بما حصل مع الجامعات الأوكرانية الداعمة للحرب الروسية. وقد نشر موقع أوريان XXI إعلاناً عن هذا النشاط الذي انتظم بموافقة إدارة المدرسة من دون أي مشكلة. دعت لجنة فلسطين في العلوم السياسية، وهي مؤلفة من طلاب الدكتوراه وأساتذة وباحثين في الدراسات العليا، إلى الندوة أساتذة جامعيين من فلسطين وطالباً فلسطينياً لاجئاً من غزّة إلى مصر، إضافة إلى أصوات أخرى، منها يهودية، وامتلأت القاعة بالحضور، وسمّى الطلاب القاعة باسم غزّة، وزيّنت بالأعلام الفلسطينية ونشرت الكوفيات في أرجائها وحول أعناق الطلاب من كل الجنسيات.

> جاء تجريم الأصوات الفلسطينية المنظمة لهذه المناسبة في مدرسة العلوم السياسية في باريس بسبب أمر لم يحدُث
>
> اتخذت مدرسة العلوم السياسية في باريس مواقف سياسية إزاء أحداث عديدة في العالم، لكنها امتنعت عن تنظيم دقيقة حدادٍ من أجل غزّة

ونقل موقعان إلكترونيان (بلاست وميديا) عن طالب قوله إن النشاط الذي أقاموه تم بموافقة الإدارة التي صرّحت لهم به، وأخبرتهم، في الوقت نفسه، بأنها «لا تتحمّل مسؤولية سلامتهم». وقال «هناك طلاب وطالبات نعرفهم جيدا يلاحقوننا بشكل مستمرّ، ويسجّلون لنا فيديوهات تنشر على الإنترنت (وعلى الأرجح تُرسل إلى مستويات أعلى تراقب الأصوات الفلسطينية في فرنسا) ونستلم تهديداتٍ، وقد رفضنا دخول طالبةٍ منهم حفاظاً على سلامة الطلاب. هذا كل ما في الأمر، ولم يكن هناك منعٌ لحضور أيّ شخص، بل كان معنا 33 طالبا من اليهود المناهضين للحرب على غزّة، شارك بعضُهم بمداخلات. لقد صُدمنا من موقف المدرسة التي تتضارب فيها الآراء عموماً بوصفها مدرسة علوم سياسية».

ويُذكر أن مدرسة العلوم السياسية في باريس اتّخذت مواقف سياسية إزاء أحداثٍ عديدة في العالم، لكنها امتنعت اليوم عن تنظيم دقيقة حدادٍ من أجل غزّة، بل إنها توصي الطلاب بعدم الكلام عمّا يحدُث، ورغم أنها قدّمت ترتيباتٍ خاصةً للطلبة الإسرائيليين، تماشياً مع الأحداث لدعمهم، وكذلك فعلت مع الطلبة الأوكرانيين، لكنها رفضت تقديم الإجراءات نفسها للطلبة الفلسطينيين. ومنذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول، ترفع المدرسة وتيرة التهديدات ضد الأصوات الفلسطينية، وتراقب، علناً، الجمعية الرسمية التي تأسّست باسم الوقوف مع فلسطين، وتراقب كل نشاطاتها، وتمنع محاضراتِها بادّعاء أنها إشكالية.

وقد قال الطالب «نشعر بالمراقبة ونحذّر من الطريقة التي نعمل ونتكلّم بها. ندعو أكاديميين للكلام في هذه المواضيع وأطباء للشهادة عن الأوضاع في غزّة. ورغم ذلك، المحاولات مستمرّة لخنق الأصوات الفلسطينية وملاحقتها. ليس ذلك فحسب، بل يلاحق الطلبة اليهود الطالبات المحجّبات ويصورونهن وينشرون صورهن على شبكات التواصل الاجتماعي، ويستخدمونها ضد حزب فرنسا الأبية لوصمه بتيار إسلامي - يساري. ورغم الشكاوى المتكرّرة من الطلاب لدى إدارة المدرسة، الا اننا لم نحصل الا على التجاهل». وتقول ديزيري، وهي طالبة ماجستر في القانون الدولي، إن أساتذة صرّحوا في المحاضرات بضرورة محو غزّة وكسر التظاهرات من أجل فلسطين في المدرسة، ونشر أحدهم تعليقه هذا على منصة X من دون قلق من استدعاء أو محاسبة. وبحذر صرّحت لنا أستاذة بأنكم شجعان بعمل هذا النشاط والتعرض للتهديد والملاحقة والهجمات بمثل هذه الأجواء. وقالت لوديميلا، وهي طالبة يهودية وعضو لجنة فلسطين وقدّمت مداخلة عن اليهودية والصهيونية في الندوة، إن «الإعلام شوّه ما جرى أمام مبنى المدرسة، ومن السخرية اتهام طلبة العلوم السياسية بمعاداة السامية، في حين أن الجمعية مرخّصة من المدرسة. كان النشاط الذي أقيم من أجل فلسطين رائعاً وناجحاً جدّاً، حتى أنني تأثّرتُ بالمشاركة الواسعة للطلاب الذين تجاوزوا ثلاثمائة طالب وطالبة أمام المدرسة وقاعة مليئة بالطلاب. استمعنا في الندوة إلى أكاديميين غير غربيين، حيث تداخل أساتذة من القدس، واستمعنا إلى شهاداتٍ مؤثرة جدّا من طلاب كانوا في غزّة عاشوا الأحداث، وهو ما يعطي سردية مختلفة عن شهادات الآخرين».

«نحن حزينون لاتهامنا بتهمة بمعاداة السامية»، يقول هشام، ويضيف «تهمة خطيرة، ونحن نقول دائما إن أي تعبير عن ذلك لم يحدُث معنا ولم يحدُث في هذا النشاط. ودائما ما صرّحنا بأن تحرير فلسطين لا يتم بمعاداة السامية. نحن في مؤسّسة تقوم على المبادئ الإنسانية وتخرّج طلاب ماجستير في الحقّ الإنساني، حتى عندما نلتحق بدراسة العلوم السياسية نقول إننا سنغيّر العالم الحديث، وأقل ما يمكن أن نفعله أن يكون لنا موقف أمام الإبادة، حيث نرى أن هناك آلية للدفاع ولتجريم ما يحدُث، فهناك استعمار واستيطان وتعامل مختلف مع المواطنة ومع الفلسطينيين».

جاء تجريم الأصوات الفلسطينية المنظمة لهذه المناسبة في مدرسة العلوم السياسية في باريس بسبب أمر لم يحدُث من أعلى المستويات الرسمية، وهو يعكس فعليا حقيقة الحملة المستمرّة والمكثفة اليوم في فرنسا بسبب جرائم دولة الاحتلال وحرب الإبادة التي تشنّها ضد شعبنا في غزّة بعد عملية طوفان الأقصى. منذ أكثر من عقد ونصف العقد، تُبنى تهمة معاداة السامية غالباً على حوادث تسمى أيضاً من نوع ما حدث في العلوم السياسية، ثم يجري تضخيم أرقامها والدعاية لها في الإعلام المهيمن الصهيوني حسب الأحداث. ويدّعي داعمو نتنياهو أنها ازدادت بعد «طوفان الأقصى» بنسبة ألف بالمائة من دون دليل يُذكر سوى تكرار حالات عادية تافهة بغرض إيقاف دعم الشعب الفلسطيني المتزايد على كل المستويات، والذي يتبدّى لدى الشباب اليهود كما هو الحال في الولايات المتحدة وفي جامعاتها والجامعات الكبرى في أوروبا، كما تهدف إلى اصدار مزيد من القوانين تقنن الحريات الشخصية وحرية التعبير التي تتباهى بها كذباً نخبٌ عنصرية تحرُض من أجل الحرب الأهلية بين الشعب الواحد، وعلى العيش المشترك بسلام، وهي النخب الانعزالية بامتياز، وهذا ما حصل، إذ جرى التصويت على قانون إضافي آخر قبل أيام، ليس لتقوية الترسانة التشريعية لمحاربة معاداة السامية والعنصرية كما ذكر، بل لتوسيع التجريم ليصل إلى الفضاء الخاص، مثل الحديث في العمل أو على منصّة واتساب وتفاصيل أخرى! وقد قال، محقّا، النائب أنطوان ليومونت من حزب فرنسا الأبية في البرلمان إن هذا القانون غير مُجدٍ، ويعالج حيّزاً محدوداً فقط، ويهمل معالجة العنصرية المتفاقمة في العمل والسكن ضد المواطنين بسبب الدين أو اللون التي وصلت إلى الرقم الأسود 1,2 مليون حالة. ... وبالتوازي، يستمر الهجوم الشرس من الأوساط نفسها، مع قرب موعد الانتخابات الأوروبية في يونيو/ حزيران المقبل، على حزب فرنسا الأبية التي وقف مؤسّسها ونوّابها مصدّاً قوياً ومتيناً ضد الأغلبية التي تساند حرب دولة الاحتلال العنصري، ومن دون كلل تطالب يوميا وفي كل مناسبة بوقف الإبادة والحرب حالاً على غزّة، ووقف تزويد الكيان العنصري بالسلاح والأموال. انكشاف هذه الأكاذيب على الملأ فضيحة كبيرة تُسقط حجج الصهاينة (وأصدقائهم) وادّعاءاتهم في استعمالهم فزّاعة معاداة السامية لمحاربة العرب وإقصائهم من كل فضاء لإسدال الستار على الحقّ الفلسطيني، لكن عملية طوفان الأقصى وجرائم الاحتلال حطّمتا جدران الخوف والحذر لتحلّ محلّها الشجاعة والجرأة والعزيمة في مواجهة البعبع اللوبي بالحجّة، وهو الإحساس الذي عبّرت عنه الأصوات الفلسطينية في مدرسة العلوم السياسية، إذ قالوا «هم يخيفوننا بكل الوسائل، لكنّنا مصرّون على الاستمرار بالدفاع عن الشعب الفلسطيني ووقف الإبادة ولن نتراجع».

(إعلامية عراقية في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads